الملتقى الدولي الجريمة والمجرم بين الدراسات الانسانية والاجتماعية والقانون في المجتمعات العربية

من تنظيم: مركز فيتامين الفكر للدراسات والنشر والتكوين-الجزائر

مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين –جامعة بشار-الجزائر

مخبر الدراسات القانونية التطبيقية –جامعة قسنطينة1-الجزائر

عنوان المداخلة: **المقاربة النفسية للسلوك الإجرامي من منظور علم النفس الجنائي.**

وسيلة شريبط: أستاذ التعليم العالي جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية

عبد الله موهوب: أستاذ محاضر-ب- جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

الملخص:

يسعى الفكر الإنساني إلى تفسير ظاهرة الإجرام بتعاضد عدة علوم إنسانية وفق تحليلات بيولوجية، أنتربيولوجية، اجتماعية، عقلية، ونفسية، ومنه فقد خضع الفعل الإجرامي للدراسة من كل من علماء الاجتماع، والنفس، والقانون، وحتى المربين، ما جعل الاختصاص الدقيق بتفسيرها من أوجه متنوعة يولد رصيدا من الدراسات والنظريات التي تشعبت وتعارضت في بعض الأحيان، ما يستدعي بيان نموذج من مختلف المقاربات التي حاولت تفسير الجريمة، وذلك لدراسة الجريمة من منظور نفسي - المقاربة النفسية للسلوك الإجرامي من منظور علم النفس الجنائي- هذا السلوك يهدد المجتمعات في استقرارها وأمنها وأخلاقها نظرا لآثاره الخطيرة، ما جعلها محل اهتمام الأكاديميين بمختلف تخصصاتهم دعما لتفعيل القانون والأمن تحديدا لمفهومها وعواملها وأبعادها، وصولا إلى وضع الحلول الوقائية والعلاجية للتكفل بها.

الكلمات المفتاحية: السلوك الإجرامي، المقاربة النفسية، النظريات، الوصم.

Abstract:

Human thought strives to interpret the phenomenon of crime through the collaboration of various human sciences, utilizing biological, anthropological, social, cognitive, and psychological analyses. As a result, criminal behavior has been studied by sociologists, psychologists, legal scholars, and even educators. This multidisciplinary interest has led to the emergence of a wide range of studies and theories—some complementary and others conflicting—highlighting the need to present a model that reflects the diverse approaches used to explain crime.

This study aims to examine crime from a psychological perspective—specifically through the lens of criminal psychology. Criminal behavior poses a significant threat to societies, undermining their stability, security, and moral foundations due to its severe consequences. Consequently, it has garnered the

attention of academics from various disciplines, with the goal of reinforcing law enforcement and public safety by better defining the concept of crime, its causes, and its dimensions, ultimately paving the way for the development of both preventive and therapeutic solutions

Keywords: Criminal behavior, Psychological approach, Theories, Stigma

مقدمة:

على اعتبار الجريمة قديمة قدم الإنسانية، و متزامنة مع كل العصور، وتتطور بتطور المجتمعات والدول، إذ الملفت للنظر تغير أشكالها وتعقد أساليبها، كما أن الفكرة المصاحبة للجريمة هي وصفها بالظاهرة المعقدة والمركبة أيضا يجعلانها مختلفة من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، وحتى من شخص إلى آخر ينتمي للمجتمع والبيئة نفسها، ما يؤكد ويرجح اعتبارها ابتداء ظاهرة نفسية من كونها مجتمعية، وبما أن الجريمة سلوك إنساني يصدر عن شخصية إنسانية بمكنوناتها ودوافعها الغامضة والداخلية، ما يجعل الجريمة بمظهرها المادي هي تفاعل تلك الشخصية مع العالم الخارجي وتصادمها معه، بما يولد السلوك الإجرامي باعتبار النفس البشرية هي الشرارة والمصدر الأساس للجريمة، ما ثبّت فكرة ربط علم النفس بالدراسات الخاصة بالجريمة.

هذا وإن الكلام عن السلوك الإجرامي بكل تعقيداته وتباين تحليلاته وعدم استقرار ذلك ضمن نظريات علم الإجرام الكثيرة جدا، يجعلنا نعضد ذلك بربط السلوك الإجرامي إلى جانب ذلك ببعد علمي تراعى فيه العوامل الداخلية للمجرم والتي تمثل الصراع النفسي الاجتماعي، أو حتى البيولوجي من الصعوبة بمكان، فهذه الطبيعة المركبة تحتم علينا التركيز على جذور السلوك الإجرامي وفق تحليل النظريات العلمية التي تساعد على الاقتراب من فهم السلوك الإجرامي وبيان طرق الوقاية منه.

تظهر **أهمية موضوع**: المقاربة النفسية للجريمة من منظور علم النفس الجنائي، بالموازاة مع تطور الدراسات النفسية العميقة لصاحب السلوك المنحرف ودوافعه التي هي مركز البحث نتيجة ترجمتها وبلورتها للعلن من خلال المشاهدة والتجربة والتحليل، وهذا تماما ما يعين رجل القانون الذي يعتمد الأسس العلمية والأدلة الملموسة، إذ إن للمجرم سيكولوجية خاصة ما يستدعي بذل الجهد لفهمها والإلمام بها وفق أساليب نفسية معتمدة، سعيا لتأهيله وعلاجه، وبهذا يتزاوج علم النفس مع القانون بمسمى علم النفس الجنائي.

أما **أهداف البحث**: فتتمثل في: لأجل تحقيق مسمى الأمن الاجتماعي يتحد علم النفس الجنائي مع القانون في مسألة بالغة الأهمية، ألا وهي مكافحة الجريمة بأسلوب وأدوات تعكسان الخصوصية والهدف المشترك.

- كثيرا ما يتم الاستعانة بعلماء النفس الجنائيين لتقديم شهادة خبير لدى المحكمة مساهمة في استحداث إجراءات تنظيمية وموضوعية مؤسسة لأراء الخبرة.
- المساهمة الفاعلة لعلم النفس الجنائي لتصنيف المجرمين اعتمادا على معايير العمر، ونوع الجريمة، والحالة النفسية، وكذا العقلية ما يحدد بناء على ذلك أنواع الرعاية والإصلاح الموافقة لكل حالة.
- الفاعلية التطبيقية لعلم النفس الجنائي في مجال التحقيق الجنائي بتأدية المؤسسات القانونية لمهامها بفعالية أكثر.

-أسباب اختيار الموضوع: إن التقاء علم النفس بعلم الإجرام ولد مسمى علم النفس الجنائي، الذي يركز على نفسية المجرم ويحاول تفسير سلوكه الإجرامي، بل يستتبع ذلك دراسة آثاره النفسية بالنسبة

للجاني، وهو في المؤسسات العقابية وحتى بعد الإفراج عنه، وبالتالي المساهمة في إثارة الموضوع وتسليط الضوء عليه لأجل فك الغموض واللبس لمكافحة الجريمة ما أمكن.
كما أن علم النفس الجنائي يهتم بعلاقة المجرم بالجريمة بالتركيز على أهم الدوافع النفسية التي تخدم جوهر التخصص الجنائي.
الإشكالية والمنهج المعتمد: سعيا للإجابة عن الإشكالية المثارة في هذا البحث الموسوم ب: المقاربة النفسية للسلوك الإجرامي من منظور علم النفس الجنائي والمتمثلة في الآتي: **كيف تسهم الاتجاهات المفسرة للسلوك الإجرامي في معالجته والحد منه؟** وعليه فقد استخدمنا أهم منهجين يتوافقان معها، وهما المنهج الوصفي لمختلف جوانب الموضوع، ثم المنهج التحليلي لبيان المقاربة النفسية للسلوك الإجرامي.
وفق العناصر الرئيسة الآتية:

أولا: مداخل بحثية.

ثانيا: علاقة علم النفس الجنائي بالعلوم القانونية.

ثالثا: التفسير النفسي للسلوك الإجرامي.

رابعا: البعد الإصلاحي للمجرم بعد الإفراج عنه (نموذج أزمة الإفراج أو الضغوط النفسية لصدمة الإفراج).

أولا: مداخل بحثية:

إن السلوك الإنساني مهما كان هو حقيقة تصرف تدفعه إلى الوجود محركات نفسية، وحتى يحكم على أنه سلوك إجرامي يظهر معاكسا للأخلاق، والأعراف، والقيم، والقوانين، والشرائع، والمعتقدات لهذا فالجريمة بشكل مبسط هي سلوك انحرافي[1] وجنوح طارئ يرتكب بعمل ممنوع من الجوانب المشارة إليها وغيرها، ولقد تعددت تعريفات الجريمة من عدة مجالات فإلى جانب التعريف اللغوي نجد التعريف الاصطلاحي، وكذا التعريف الأخلاقي، القانوني، الاجتماعي، والنفسي.

[1] - يستعمل لفظ الانحراف مقابلا للفظ الجريمة، والفارق الدقيق بينهما أن الجريمة هي الخروج عن المعايير التي يقرها المجتمع ويعاقب عليها القانون، أما الانحراف فهو كذلك خروج عن القيم والمعايير التي يقرها المجتمع، ولكن لا يعاقب عليه القانون.
انظر: عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د..ت، ص 14.- عبد الخالق جلال الدين، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 1.- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص 67.

كما أن السلوك الإجرامي الذي هو خلاصة للعديد من العوامل، ومن ضمنها ما يعكسه النشاط النفسي غير المتوازن، والذي يظهر أساسا انطلاقا من خصوصية شخصية المجرم ذاته[1]، من خلال نمط تفكيره أواضطراب شخصيته، وكذا اختلال المكونات الأساسية لها، أو حتى تباين في سلوكه أو لفتور الغرائز السامية بسبب المرض النفسي أو الشذوذ الغريزي، أي تكون الأفعال مضادة تماما للمعايير والقيم المختلفة.

1- تعريف علم النفس الجنائي:

يهتم علم النفس الجنائي كسائر العلوم الإنسانية بدراسة السلوك الإنساني من خلال تفسير السلوك، وضبطه والتنبؤ به[2]، أو من خلال التوصل إلى المعرفة الدقيقة لسلوك معين بجميع أشكاله الخارجية الحركية، وكذا الجوانب الداخلية العقلية والنفسية كعمليات التفكير والجوانب الشعورية، ومختلف المؤثرات الانفعالية التي تظهر كأحاسيس مختلفة جدا[3]، ويعتبر علم النفس الجنائي من فروع علم النفس التطبيقية يعرف بأنه علم النفس القضائي الذي يقوم على إسقاط قوانين ومبادئ علم النفس النظرية على الجرائم والجنح، ويبين كيفية التعامل مع المجرمين[4]، وبالتالي فهو يعكس الجانب العملي لنظريات علم النفس خاصة من جهة تأثير نفسية المجرم على سلوكه الإجرامي المرتكب، والوقوف على أهم الدوافع الإجرامية، سعيا للتقليل ما أمكن من السلوكيات الإجرامية، ومساعدة المجتمع على القضاء على الجريمة والنهوض به، وذلك باقتراح الحلول المناسبة للتعامل مع مختلف الحالات الإجرامية وبالتالي سبل الوقاية منها.

يعتبر العالم فانت من رواد علم النفس التجريبي، بينما يعتبر العالم الأمريكي مانستربرغ الأماني الأصل الأب الروحي لعلم النفس التطبيقي، باعتباره أول من دعى إلى ضرورة تطبيق علم النفس الجنائي[5].

2- تعريف السلوك الإجرامي وأهم خصائصه:

من التعريفات التي يمكن اعتمادها لبيان معنى السلوك الإجرامي حسب ألكسندر بأنه ناتج عن اضطرابات في قوى الشخصية الثلاث (الهوا، والأنا، والأنا العليا)[6] في تكيفها مع ما يسود في المجتمع من قانون أخلاقي.

---

[1] - يتم تصنيف المجرمين وفق منهجية منحنيين علمي وآخر واقعي، فأما المنحى العلمي فقد تناوله العديد من العلماء والباحثين أصحاب الاهتمامات العلمية البيولوجية كأمثال بروزو وديتيليو، والمنحى القانوني مثل جار فالو اتلس ريفيسيا كورزيني وعلى هذا نظر للمجرم كطوائف تندرج تحت كل طائفة مجموعة من المجرمين تجمعهم صفات معينة هي المؤشر لارتكابهم نوعا معينا من الجرم.

في مجال تصنيف المجرمين يتولى علم النفس الجنائي تصنيفهم إلى خمسة أصناف اعتمادا على العوامل النفسية، حيث إن أهمها المجرم المجنون الذي هو مصاب بمرض عقلي لا إدراك لديه لأفعاله ونتائجها الإجرامية كالمجرمين الذين لديهم صدى أو عدم توازن عقلي ونفسي، المجرم بالميلاد أي الحامل لصفات تؤهله للإجرام كالعجز عن ضبط النفس وعدم الشعور بالذنب وتأنيب الضمير وعدم الإحساس أصلا بالخجل والحياء، المجرم بالعاطفة يتميز بشخصية طيبة ونفس صافية ولكنها شديدة الحساسية وسريعة الانفعال يتورط في ارتكاب الجريمة بدافع الحب أو الكراهية أو الغيرة...

أما التصنيف القانوني فينظر القانون الجنائي إلى المجرمين اعتمادا على تكرار حالات الإجرام، فهناك المجرم الذي يرتكب الجرم لأول مرة وهناك من يعاود ذلك بمسمى جرائم العود - كظرف مشدد- جرائم حسب جسامة السلوك – مخالفات، جنح، جنايات- وبحسب الموضوع المستهدف من السلوك الإجرامي - جرائم ضد الأشخاص، ضد الأموال، عامة، وسياسية.

[2] - جميل حمداوي، المدخل إلى علم النفس، ط1، جامع الكتب الإسلامية، 2017، ص 22-23.

[3]- أحمد راجح، أصول علم النفس، ط7، دار الكتاب العربي، مصر، 1968، ص5.

[4] - خليل رسول، بثينة الحلو، نبيل سعيد، وآخرون، مبادئ علم الفلسفة وعلم النفس، ط7، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، العراق، 2015، ص 102- 110.

[5] - انظر: محمد شحاتة ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، الرياض، 1994، ص23-36.

[6] - الهوا (الذات): تمثل الجانب اللاشعوري الذي يحوي الطاقة (الليبيدو) وما تضمه من غرائز.- .الأنا: الجانب العقلي من النفس، يكون الفرد فيه واعيا لسلوكه متحكما فيه.- الأنا الأعلى وهي مجموعة القيم والمثل العليا، تمثل الضمير كسلطة

وحسب Hall هناك عدة خصائص للحكم على السلوك بأنه إجرامي وهي:
1-الضرر وهو المظهر الخارجي للسلوك فالسلوك الإجرامي يؤدي إلى الأضرار بالسلوك الفردية والاجتماعية أو بهما معاُ وهذا هو الركن المادي للجريمة فلا يكفي القصد أو النية بمفردة.
2-يجب أن يكون هذا السلوك الضار محرما قانونا ومنصوص عليه في قانون العقوبات.
3- لابد من وجود تصرف يؤدي إلى وقوع الضرر سواء أكان إيجابيا أو سلبيا عمديا أو غير عمدي ويقصد بذلك توافر عنصر الإكراه.
4- توفر القصد الجنائي أي وعي الفرد التام بما أقدم عليه من سلوك إجرامي ومسؤوليته عنه، فالجريمة المرتكبة عن قصد تختلف عن تلك التي تحت الإكراه.
5- التوافق بين التصرف و القصد الجنائي .
6- توفر العلاقة الفعلية بين الضرر المجرم قانونا وسوء التصرف أو السلوك حتى يمكن تجريمه، فالجاني لا يسال عن نتيجة فعله إلا إذا كانت هناك رابطة سببية بين الفعل والنتيجة. وهي الرابطة التي تصل الفعل الحاصل من الجاني بالنتيجة التي يسأل عنها. ودا توفرت كان الجاني مسؤولا عن تصرفه[1].
7- وضوح النص على عقوبة للفعل المجرم قانونا وهذا هو مبدأ الشريعة الذي يقرر أنه لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص.

ثانيا: علاقة علم النفس الجنائي بالعلوم القانونية:

يعتبر علم النفس في الأساس نظري توجيهي، في حين يعد علم القانون علما عمليا خاصة من جهة الضبط والتحديد، في حين يعد علم القانون علما عمليا، وهنا تبرز حاجة القانون لمفردات علم النفس من ناحية المشترك بينهما، وهو السلوك الإنساني[2]، وسنتولى بيان أهم مجالات تأثر علم القانون بعلم النفس الجنائي كعينات تخدم موضوع الدراسة ومنها:

1- علاقة علم النفس الجنائي بالعلوم الجنائية القاعدية:

تتسم العلوم الجنائية القاعدية التي تنظم وتعالج الجريمة بقواعد وضعية بالعمومية وبالتجريد، وبالتحليل القانوني، حيث تعالج الجريمة كفكرة قانونية نظرية بغض النظر عن السلوك الإجرامي ذاته وأبعاده المختلفة كنظريات أركان الجريمة، والمساهمة الجنائية، وغيرهما، بينما علم النفس الجنائي فينظر في الناحية التطبيقية ويركز على المتغيرات النفسية للكشف عن حقيقة الجرائم[3].

2- علاقة علم النفس الجنائي بعلم الإجرام:

تتحدد علاقتهما من حيث إن علم النفس يركز على دراسة السلوك البشري، بينما علم الجريمة يتخصص في دراسة سلوك المجرم، ومنه فالعلاقة هي المزج بين العلمين بمسمى علم النفس والجريمة أو بالتدقيق علم النفس الجنائي وهو يركز أساسا على الجانبين السلوكي والنفسي أكثر من الجانب المادي، فكلا العلمين ميدانه الجريمة.

3- علاقة علم النفس الجنائي بقانون العقوبات:

يرتبط العلمان بوحدة الهدف أي السعي الحثيث لمكافحة الجريمة، إلا أن علم النفس الجنائي يصف السلوك الإجرامي ويحاول تفسيره، بينما قانون العقوبات فهو معياري يدرس الجريمة كواقعة قانونية بتحديد نطاقها وأنواعها، ومن ثم المسؤولية الجنائية لمرتكبها، ويبرز التأثر المتبادل بين العلمين باستعانة

وضبط لسلوكاته في الحياة..يمينة غسيري، حول مقاربة نفسية تحليلية اجتماعية للسلوك الإجرامي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص310.

[1] - محمد ربيع شحاتة وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 1994، ص45.
[2] - المرجع السابق نفسه، ص 18.
[3] - أبو عفيفة طلال، أصول علمي الإجرام والعقاب، مطبعة جندي للنشر، مصر، 2013، ص 72.

قانون العقوبات على أبحاث علم النفس الجنائي، أي النتائج التي توصلت إليها الأبحاث للاستفادة منها في بعض الأنظمة والقواعد المتعلقة بتفريد العقوبة، ونظام وقف التنفيذ.

4- علاقة علم النفس الجنائي بقانون الإجراءات الجزائية:

لئن كان مجال قانون الإجراءات الجزائية يمتد من لحظة وقوع الجريمة إلى حين صدور الحكم البات فيها، حيث يجري التحري والتحقيق والمحاكمة والطعون فيها، فالعلاقة حسب الاتجاهات الحديثة جعلت قانون الإجراءات الجزائية يهتم أكثر بمعرفة شخصية الجاني وملامحها الإجرامية، ودرجة خطورتها لمساعدة القاضي على اختيار العقوبة أو التدبير المناسبين لشخصية الجاني، من خلال الاستعانة بالدراسات والتركيز على ناحية الظروف الشخصية والاجتماعية للمجرم، فظهر مثلا تخصيص قضاء للأحداث.

5- علاقة علم النفس الجنائي بعلم السياسة الجنائية:

علم السياسة الجنائية يبحث عن الوسائل والأساليب التي تعين الدول على مكافحة الجريمة بمسمى علم التشريع الجنائي، فالسياسة الجنائية هي أسلوب علمي يربط بين علوم الجريمة والتشريع العقابي[1] ويختلفان من حيث الطبيعة فعلم النفس الجنائي يدرس الفعل الإجرامي كواقعة إنسانية من مختلف جوانبها، أما علم السياسة الجنائية فيدرسها من خلال القاعدة القانونية، والصلة بينهما ثابتة إذ يعتمد علم السياسة الجنائية على الدراسات التي محورها الجريمة، ويعكس الاقتراحات المتوصل إليها، والتي تخاطب بها المشرع الجنائي.

ثالثا: التفسير النفسي للسلوك الإجرامي:

على اعتبار النسبية التي تكتنف ظاهرة الجريمة فهي مختلفة في مفهومها من مجتمع إلى آخر نظرا إلى أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية خصوصية في المعايير، والأحكام، والقيم، وكذا العادات والتقاليد دون إغفال أثر الظروف الاقتصادية والسياسية، والتربوية، وبهذا فالجريمة على تنوعها تتكشف عنها مظاهر متباينة ترجع إلى خلفيات ومعالم شخصية المجرم، وبالموازاة تختلف مواقف الأشخاص اتجاه بعض الظواهر الإجرامية خاصة من قبل العلماء والباحثين على تنوع اختصاصاتهم من نفسية اجتماعية قانونية وغيرها، أفرز مجموعة من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي.

وقصد بيان التفسير النفسي للسلوك الإجرامي سنستعرض بعض النظريات التي تعكس الجانب العملي للتشخيص النفسي للمجرم، سعيا لإبراز الحلول الممكنة التي تساعد على حل الجرائم والتقليل منها ما أمكن، من زوايا مختلفة، ومن ذلك **نظرية الرجل المجرم، نظرية التكوين الإجرامي، نظرية الإحباط، النظرية السلوكية**...

1- نظرية لومبروزو(نظرية الرجل المجرم): والذي يعد من رواد علم النفس الإجرامي و أول من درس الجريمة تطبيقيا، ومفاد هذه النظرية أن هناك أشخاصا لديهم خصائص خلقية و وجسمية يتميزون بها عن غيرهم، بحيث يرتكبون الجريمة تحت تأثير عوامل وراثية و يقدمون عليها نظرا لتكوينهم البيولوجي، و أن سلوكهم الإجرامي منبعث من الحتمية البيولوجية، وفي هذا الصدد ذكر لومبروزو أن الإنسان المجرم يكون فطريا منذ ولادته بسبب اختلالات وراثية وسمات خلقية غير سوية ترجع إلى الإنسان البدائي يتم انتقالها وراثيا عبر الأجيال، وهذه الاختلالات تظهر على شكل ملامح عضوية سماها سمات الارتداد، وعندما يتم ملاحظة شخص لديه سما خلقية معينة غير سوية يتم التنبؤ به بأنه مجرم مستقبلي، وهذه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة ميدانية في السجون والجيش والتي تمثلت في أن هناك صفات جسمية معينة إذا ما توفرت في شخص فهو مجرم.

تنطلق هذه النظرية من فرضيتين رئيسيتين هما المجرم المطبوع بالولادة في نظره يخلق مجرما نتيجة لنكسة عكسية وراثية فهو يتميز عن الإنسان العادي بأنه توقف نموه الطبيعي في رحم أمه وبقي في حالة

---

[1] - أبو عفيفة طلال، أصول علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص 77.

متخلفة تشبه حالة الإنسان المتوحش العاجز عن إدراك القوانين التي تنظم المجتمع وهو يستجيب لغرائزه الحيوانية.

أما الفرضية الثانية إجرام المجرم يكون نتيجة مرض الصرع الذي يفقد المجرم الذاكرة ويجعله يرتكب أفعالا فضيعة، وكلا الفرضيتين يجعلانه مجرما بالوراثة مدفوع بواقع بيولوجي.[1]

ويعتبر لومبروزو أول من دعا إلى دراسة جسم الإنسان من الناحيتين العضوية والنفسية لاستخلاص أسباب الجريمة، وبهذا كان قد رد على المدرسة الفرنسية البلجيكية FRANCO-BELGE في علم الإجرام التي فسرت الجريمة بعوامل اجتماعية فقط ، وقد أشار لومبروزو إلى أن هناك صفات يختلف بها المجرم عن غيره بكون المجرم يمتلك جمجمة غير منتظمة وأسنانا غير منتظمين وجبهة ضيقة وضخامة فكه وكثافة شعر رأسه وجسمه وطول أدنيه أو قصرهما وفرطحة أنفه وعدم استقامته وطول مفرط في أطرافه، كما أشار إلى أن كثرة الوشم على أجساد المجرمين وهذا يدل على عدم إحساسهم بالألم وارتكاب جرائم تتعلق بالأشخاص والجنس مما يدل على غلاظه وجفاف طبعهم وعدم إحساسهم بالحياء وكل هذا عبارة عن مشاكل نفسية.[2]

وقد توصل إلى هذا بأن المجرم هو شخص مجرم حتميا أي لا دخل له في هذا باعتبار أن الصفات البيولوجية والنفسية التي تميز المجرم تكون فطرية معه.

2- نظرية دي توليو في التكوين الإجرامي: حسب نيبيو دي توليو فإن الإجرام هو سلوك كاشف عن شخصية المجرم وأن التكوين الإجرامي مرادف للشخصية المجرمة. وحسبه فإن الجريمة تمثل في جوهرها سلوكا فرديا بيولوجيا اجتماعيا في وقت واحد وأن بعض الأشخاص لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوفر لدى غيرهم، وهذا ما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة ولكي تقوم الجريمة توجد مثيرات خارجية منبهة أو كاشفة عن نزعتهم الإجرامية. وتنشأ الجريمة نتيجة تفاعل العوامل الاجتماعية كالعوامل الخارجية مع العوامل البيولوجية أو الغريزية للفرد كعوامل داخلية.

و إذا كانت الجريمة عبارة عن عملية تفاعل بين نفسية الإنسان والظروف الخارجية فإن التفاعل لا يحدث الجريمة لو لم يكن هناك استعداد سابق للإجرام، وهذا الاستعداد لا يوجد عند أشخاص آخرين. هذا الاستعداد يكون وراء الكثير من الجرائم وقد يكون عرضيا يتمثل في استعداد مكتسب مؤقت يرجع إلى عوامل شخصية وأخرى اجتماعية تضعف مقاومة الشخص لرغباته ومشاعره فيندفع مؤقتا لارتكاب الجريمة، ويعرف هذا بالمجرمين العرضيين وقد يكون هذا الاستعداد دوريا والذي يتوفر لدى بعض المجرمين بالصدفة أو العاطفة.

وقد أكد دي تونيو على ضرورة الدراسة التكاملية للمجرم من خلال ثلاث جوانب وهي دراسة الأعضاء الخارجية لجسم الإنسان وما يتعلق بها من شذوذ ، والأجهزة الداخلية كالجهاز الهضمي والتنفسي والخلل الموجود به أما الثالثة دراسة الناحية النفسية للمجرم من خلال ثقافته وغرائزه وحاجاته. وان الجريمة تحدث نتيجة وجود استعداد إجرامي يظل كامنا إلى أن يتم إثارته خارجيا من خلال التفاعل مع إلى الحد الذي يصاب الفرد بخلل في الجهاز العضوي والنفسي فيقدم إلى ارتكاب الجريمة[3].

- نظرية الإحباط: إن إيقاف السلوك الموجه لتحقيق هدف معين يؤدي لحدوث حالة داخلية من التوتر المترتب على الشعور بالإحباط ومن روادها **جون دولار ميلر** وقد افترض أصحاب هذه النظرية أن العدوان ناتج عن الإحباط وأن حدوث السلوك العدواني يفترض دائما وجود حالة من الإحباط فهم يرون

---

[1] - معنصر مسعودة، مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد(06) العدد(1)، 2021، ص16.

[2] - بوالماين نجيب الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص59.

[3] - اليمين بشمار، الأسرة والسلوك الإجرامي لدى الأطفال في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه ل-م-د في علم اجتماع العائلي، جامعة باتنة 2024، ص83.

أن الفرد المتعرض للإحباط يمكنه قبول الموقف والتكيف معه، فالفرد يتعلم منذ طفولته خلال عملية التنشئة الاجتماعية كبح جميع استجاباته العدوانية.

وان شدة الدوافع العدوانية تتباين بشكل مباشر مع درجة الإحباط وهناك ثلاث عوامل حاسمة هي: القيمة التدعيمية أي أهمية الهدف الذي تم إحباطه، درجة التدخل بالاستجابة المحيطة، عدد الاستجابات المحيطة أو المتتالية فكلما زادت أهمية الهدف المحبط كلما زادت درجة إعاقة الاستجابة.

كما يرون أن العدوان هو رد فعل طبيعي لما يواجهه الفرد من إحباطات، وأن الإحباط يولد في النفس من الضروري تحقيقها أو صرفها بأسلوب ما حتى يشعر الفرد بالراحة منها وأن العدوان استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته كلما زاد الإحباط وتكرر. ووصف ميلر أن هذه الاستجابات تكون مثلا كالتعدي على الغير، الانطواء على الذات.

والسلوك الإجرامي حسب هذه النظرية عبارة عن رد فعل طبيعي لما يواجهه الشخص من إحباطات التي تولد طاقات في النفس مع ضرورة التخفيف منها أو صرفها بطريقة أخرى من أجل الشعور بالراحة.[1]

- النظرية السلوكية: حسب أصحاب هذه النظرية فإن السلوك العدواني متعلم بالإشراط، وذلك عن الثواب والعقاب وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد افترض "سكينر" في نظريته الإشراط والتعلم الإجرائي، أن الإنسان يتعلم السلوك بالثواب والعقاب، وعن طريق التعزيز الذي يلي الاستجابة، و بمقدار هذا التعزيز والسلوك الذي يعاقب عليه يقلع عنه، فالإنسان عندما يسلك سلوكا عدوانيا، فإذا ما عوقب عليه كف عنه، وإذا ما كوفئ وشجع عليه أو تسامح فيه كان أميل لتكراره في المواقف المماثلة، وقد وجد كل من "والتر" و"براون" أن مكافئة الطفل على عدوان تنمي عنده العدوانية، حتى ولو لم تكن المكافئة منتظمة، فيكفي تدعيم العدوان مرة واحدة حتى يرسخ ويصعب تعديله بعد ذلك.

فعن طريق التعزيز يتعلم الشخص ليصبح مجرما، بواسطة إجراء تدريبي يعتمد على الثواب والعقاب، فهو يتكيف منذ طفولته المبكرة على الشعور بالقلق توقعا للعقوبة، فإن لم يعاقب بشكل كاف لتصرفاته الجانحة وهو صغير، يفقد شعوره بالقلق لضعف وانعدام العقوبة المثيرة للخوف، وبالتالي يصبح معرضا للسلوك الإجرامي.

ووضع "هانز أيزنك" تفسيرا للجريمة في إطار نظريته العامة للشخصية الإنسانية، والتي يفترض فيها أنه يمكن وصف الشخصية الإنسانية في ثلاثة أبعاد رئيسة، مسؤولة عن قدر كبير عن التباين في السلوك وهي: الانبساط، الانطواء العصابية، الاتزان الوجداني، الذهانية والواقعية، وبعد الذكاء الذي بدوره يمثل المكون المعرفي للشخصية، وبعد الشدة واللين الذي يمثل المكون الاجتماعي للشخصية، ويرى "أيزنك" أن كل من بعدي الانبساط و الانطواء، و العصابية والاتزان الوجداني، هما أكثر أبعاد الشخصية استقرارا، وقابلية لإعادة الإنتاج لدى عينات مختلفة، من الخصال والثقافات، وأفترض "أيزنك" أن وجود أساس فسيولوجي، لكل من هذين البعدين، وأن هناك استعدادا وراثيا يتفاعل مع العوامل البيئية في تحديد وبلورة الفروق الفردية بين الأفراد على كل بعد منها[2].

رابعا: البعد الإصلاحي للمجرم بعد الإفراج عنه (نموذج أزمة الإفراج -الضغوط النفسية لصدمة الإفراج-):

تنقسم مهمة إصلاح المجرم إلى قسمين الأول لما يكون الجاني أو المجرم في المؤسسة العقابية، حيث تظهر الخصوصية في العلاج والتعامل معه لتأهيله لمواجهة العالم الخارجي نتيجة الضغوط النفسية خاصة، ثم القسم الثاني أي عند الإفراج عنه وتبعات ذلك، بحيث سيتم التركيز على القسم الثاني لإعادة

---

[1] - دليلة زاوي، الإدمان على المخدرات وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الفتاة المراهقة ، أطروحة دكتوراه في علم النفس الجنائي، 2018، ص182.

[2] - جلول بن بيطو، الأطر النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي بين الوراثة والبيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد16، العدد1، 2022، ص753.

إدماجه في الحياة الاجتماعية بعد انعزال تام عنها، حيث نظرة المجتمع إليه هي الرفض بمسمى أزمة الإفراج وضغوطاتها بما يستوجب رعاية نفسية خاصة، سنقف على بعض المسائل فيها كالآتي:

إن الفترة الحرجة التي يمر بها المحبوس هي اقتراب تاريخ الإفراج عنه وما يستتبع ذلك من المشاكل التي يتلقاها خاصة تغير المكان الخارجي الذي ألفه داخل السجن[1].

إذ يعبر عن أزمة الإفراج بمسمى صدمة الإفراج خاصة أن هذه الأخيرة هي فعلا الأزمة التي يعيشها المفرج عنه عقب إطلاق سراحه من موانع ومعيقات شخصية ومعيشية، يجعل المفرج عنه عاجزا أمامها عند محاولته الاندماج في المجتمع، وهي عوامل الخطر لإمكانية العودة للجريمة إذا لم يؤخذ بيده لتجاوزها[2].

الضغوط النفسية لأزمة الإفراج أن الفترة التي تم تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لها آثار على المفرج عنه نتيجة الظروف النفسية الصعبة التي تعتري شخصية السجين نتيجة وجود البيئة المعينة على ظهور الاضطرابات والضغوط النفسية كالقلق والاكتئاب والعدوانية[3].

---

[1] - سليماني صبرينة، الدور التكميلي لمصالح إدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج في الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عليهم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، الجزائر، 2022، ص 508.

[2] - سعاد بن عبيد، الضغوط التالية لصدمة الإفراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، مجله العلوم الإسلامية والحضارة العدد 6، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 335.

[3] - ويزة بلعسلي، الرعاية اللاحقة أسلوب لإعادة التأهيل وإدماج المحبوسين المفرج عنهم، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021، ص 201.

خاتمة:

إذن تصب اهتمامات علم النفس الجنائي الذي هو التطبيق العملي لعلم النفس على الجانب الجنائي خاصة المجرمين والمنحرفين في مكافحة الجريمة، سعيا لفهم أسبابها وتفسيرات السلوك الإجرامي البشري بتتبع أفكار ونوايا وردود أفعال المجرمين، بحيث يتناول علم النفس الجنائي السلوك الإجرامي سيكولوجيا، وهذا الرابط بين علم النفس الجنائي والجريمة ومساهمات هذا العلم عديدة من خلال الكشف عن هوية المجرمين وإزالة الغموض للتعرف على المجرمين عن طريق المعلومات المقدمة للمحققين اعتمادا على طرائق علمية دقيقة، وأساليب نفسية متخصصة لأجل الكشف عن هوية المجرمين، وأسرار النفس البشرية الخفية، وهذا تماما هو علم النفس الجنائي في التحقيق عن الجرائم.

وإذا كان الاختصاص الأصيل في صياغة النص الجنائي للسلطة التشريعية فالقاعدة الجنائية كغيرها من القواعد القانونية الأخرى تتميز بخاصية كونها اجتماعية يراعى فيها ما هو سائد منتشر في مجتمع ما، وهنا تبرز الحاجة إلى الدراسات النفسية، التي توجه الأسس القانونية بما يلائم خصوصية المجتمع سعيا لإصلاح الجناة.

فالحاجة جد هامة للدراسات النفسية التي تعين فعلا على فهم وتفسير الظواهر النفسية المعقدة والغامضة في الحياة العملية لرجل القانون – قاضيا، محققا، محاميا- سعيا لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق العدالة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن بيطو جلول، الأطر النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي بين الوراثة والبيئة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد16، العدد1، 2022.
- بشمار اليمين، الأسرة والسلوك الإجرامي لدى الأطفال في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه ل-م-د في علم اجتماع العائلي، جامعة باتنة 2024.
- بلعسلي ويزة، الرعاية اللاحقة أسلوب لإعادة التأهيل وإدماج المحبوسين المفرج عنهم، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021.
- جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- حمداوي جميل، المدخل إلى علم النفس، ط1، جامع الكتب الإسلامية، 2017.
- راجح أحمد، أصول علم النفس، ط7، دار الكتاب العربي، مصر، 1968.
- رسول خليل، بثينة الحلو، نبيل سعيد، وآخرون، مبادئ علم الفلسفة وعلم النفس، ط7، المركز التقني لأعمال ما قبل الطباعة، العراق، 2015.
- زاوي دليلة، الإدمان على المخدرات وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الفتاة المراهقة ، أطروحة دكتوراه في علم النفس الجنائي، 2018.
- سليماني صبرينة، الدور التكميلي لمصالح إدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج في الرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عليهم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، الجزائر، 2022.
- شحاتة محمد ربيع محمد، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، الرياض، 1994.
- ابن عبيد سعاد، الضغوط التالية لصدمة الإفراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، مجله العلوم الإسلامية والحضارة العدد 6، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
- أبوعفيفة طلال، أصول علمي الإجرام والعقاب، مطبعة جندي للنشر، مصر، 2013.
- العيسوي عبد الرحمن، سيكولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د..ت.
- غسيري .يمينة، حول مقاربة نفسية تحليلية اجتماعية للسلوك الإجرامي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 8، العدد 1.
- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، 1979.
- معنصر مسعودة، مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به ، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد(06)العدد(1)2021.
- بوالماين نجيب، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.